

العناوين:

- حماس: سنحدد شكل مشاركتنا في الانتخابات بناء على حوار القاهرة
- تونس تستدين أربعة مليارات دولار لسداد الديون وإنعاش الاقتصاد
- فشل الجولات الدستورية في جنيف

التفاصيل:

حماس: سنحدد شكل مشاركتنا في الانتخابات بناء على حوار القاهرة

أكد قيادي في حركة حماس أن الحركة ستقرر شكل مشاركتها في الانتخابات المقبلة بناء على مخرجات الحوار الوطني بين الفصائل الفلسطينية الذي سيعقد في العاصمة المصرية القاهرة خلال أيام. وقال إسماعيل رضوان إن "حماس ستحدد شكل مشاركتها في الانتخابات، بناء على مخرجات حوار القاهرة، وستؤكد انفتاحها على الكل الوطني". وأضاف في تصريحات لقناة "الأقصى" التابعة للحركة: "على الكل الوطني اليوم، ضمان نزاهة وشفافية هذه الانتخابات"، مشدداً على أنه من الضروري إجراء كل مراحل الانتخابات، للوصول إلى الشراكة الكاملة. وتابع "يجب أن تتم الانتخابات على قاعدة الحوار الوطني الفلسطيني، وما تتوافق عليه الفصائل في القاهرة يجب أن يتم احترامه". ومن المقرر أن تجري الفصائل الفلسطينية حواراً وطنياً بمشاركة كافة القوى الفلسطينية في العاصمة المصرية القاهرة، حيث ستغادر وفود فصائلية من قطاع غزة لعقد اجتماع حول إجراء الانتخابات.

إن من المعلوم أن النظام المصري ليس نظاماً مستقلاً وإنما نظام يتبع للسياسة الأمريكية، وهذه التحركات في السياسة الخارجية لمصر يجب أن تفهم في سياقها السياسي، وهو أنها تحركات تتم وفق رغبة أمريكية بحصول الانتخابات الفلسطينية وتحت رعاية عميلها السيسي لمنع عملاء بريطانيا وخاصة الأردن وقطر من الإمساك بهذا الملف، وهذه الرغبة الأمريكية تُستنتج من تزامن الانتخابات مع ذهاب ترامب وصفقته المشؤومة ووصول بايدن للحكم وحديثه المسبق عن ضرورة استئناف السير في مشروع الدولتين وقبول عباس فور استلام بايدن للحكم بإصدار المرسوم الرئاسي بعد أن كان يماطل في ذلك مراراً وتكراراً. إن ما تقوم به مصر والسلطة الفلسطينية ليس قراراً ذاتياً وإنما هو مؤامرة جديدة لاستئناف السير وفق السياسة الأمريكية، والهدف من هذه الانتخابات ليس المصالحة أو إعادة ربط الضفة وغزة وليس محاربة الفساد بل هو تجديد الشرعية لمنظمة التحرير وإعادة تدوير السلطة وذلك لتتطرق من جديد وبقوة وتمضي قدماً في طريق المفاوضات والتنازلات برعاية إدارة بايدن وشرعية باطلية على أهل فلسطين ومرضي عنها دولياً.

تونس تستدين أربعة مليارات دولار لسداد الديون وإنعاش الاقتصاد

قال وزير المالية التونسي إن تونس ستصدر هذا العام سندات قد تصل إلى ثلاثة مليارات دولار وتسعى للحصول على ضمان قرض بمليار دولار من إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، بينما تستعد لسداد ديون قياسية في ٢٠٢١ وتدشين حزمة إصلاحات عاجلة لإنعاش اقتصادها العليل. وكشف وزير المالية والاقتصاد ودعم الاستثمار علي الكعلي في مقابلة مع وكالة رويترز للأنباء إن تونس ستصدر أيضاً صكوكا (سندات إسلامية) بالسوق المحلية بقيمة ٣٠٠ مليون دينار في النصف الأول من العام، ورجح

أيضا إصدار صكوك بالسوق الدولية في وقت لاحق. وفي ظل عجز مالي بلغ ١١.٥ بالمئة العام الماضي، ودين عام تجاوز ٩٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، تخطط تونس كذلك لإصلاحات عاجلة لمعالجة فاتورة الأجور العامة، التي تقول إنها مرتفعة للغاية، وخفض الدعم وإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة ذات الأداء الضعيف.

رمى النظام التونسي الشعب التونسي بثلاثة الأنثافي عندما اتبع سياسة من سبقوه في التدين من المؤسسات المالية الدولية، ليدخل شعبه في حلقة مغلقة لن يخرج منها: مزيد من القروض، مؤدية إلى مزيد من الديون، مفضية إلى مزيد من الفقر. فالدول المقرضة تستهدف إغراق البلاد في الديون ومن ثم إخضاعها لإملاءاتها واتباع منوال التنمية الخاص بها، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى التهام ثروات البلاد ومقدراتها الاقتصادية، حيث أصبح معروفاً عند القاصي والداني أن صندوق النقد والبنك الدوليين هما مؤسستان استعماريتان تستخدمهما الدول الكبرى للتدخل في شؤون دول العالم بإغراقها في دوامة الديون وفرض التبعية الاقتصادية عليها، فقد ازداد الفقر وتضاعفت المشاكل حيثما حلا، وبلدنا تونس خير شاهد على ذلك. إنه لا حل لتونس إلا بالإسلام ودولة الخلافة الراشدة التي سبىزغ نورها قريبا بإذن الله، فدولة الخلافة هي دولة رعاية تؤمن لمن يعيش في كنفها العيش الكريم وتوفر الحاجات الأساسية لكل فرد من مسكن ومأكل وملبس والحاجات الأساسية للرعية من صحة وأمن وتعليم.

فشل الجولات الدستورية في جنيف

تعتزم هيئة التفاوض التابعة للمعارضة السورية إجراء تقييم للجولة الخامسة من مباحثات اللجنة الدستورية التي تجري برعاية أممية، وذلك بعد فشل الجولات السابقة. وأكد عضو "اللجنة الدستورية" عن وفد المعارضة، طارق الكردي أن "هيئة التفاوض"، التي تشكل المرجعية السياسية لوفد المعارضة السوري في "اللجنة الدستورية"، تعتزم إجراء تقييم للجولة الخامسة من مباحثات الدستور التي اختتمت الجمعة، لاتخاذ القرارات المناسبة. وأوضح أن أعضاء "اللجنة الدستورية" بصدد التشاور مع القوى السياسية والفعاليات الثورية والمدنية في الشمال السوري بالدرجة الأولى وفي الشتات، لإطلاعهم على حقيقة ما جرى بكل شفافية، وإجراء حوار يتمتع بالصراحة والمصادقية؛ لإشراك أكبر شريحة من السوريين في اتخاذ القرارات المناسبة. وحول ما إذا كان خيار الانسحاب مطروحا للنقاش، قال الكردي إن الجولة الخامسة انتهت دون حصول تقدم يذكر، وكل الخيارات مفتوحة، مستدركا: "لكن يجب الحرص على استمرار الضغط على الأمم المتحدة والمبعوث الدولي، حتى يعلنوا للمجتمع الدولي ويبلغوا مجلس الأمن الدولي بأن نظام الأسد هو الطرف المعرقل لأعمال اللجنة الدستورية، والعملية السياسية برمتها".

قال مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا غير بيدرسون إن اجتماع اللجنة الدستورية السورية في جنيف لم يسفر عن أي تقدم، بعد أسبوع من المفاوضات. يا خير أمة أخرجت الناس! أجلسون مع أدنى مخلوقات ربكم من البشر، ليضعوا لكم دساتير وقوانين من عندهم، ليبقوا هم الأمرين الناهين عليكم في بلادكم وعلى شعوبكم ليستبدلوا عليكم ربكم وما جاءكم من عنده سبحانه وتعالى؟! لماذا تقبلون يا من سميتم أنفسكم أو سميتم معارضة بالجلوس مع رئيس مبعوثي بلاد الكفر المغضوب عليهم والضالين من البشر؟! أليس من يجلس مع هؤلاء ليسوا ممثلين عن أنفسهم ليمثلوا غيرهم، لأنهم لم يمتثلوا لأمر من أوجدتهم وخلقهم؟ أوليس من الأخرى والأصوب منكم أيها الإخوة العمل مع العاملين الواعين المخلصين لاجتماع أنظمتهم وأذناهم من الذين باعوا أنفسهم لهم، ونصبوهم أدوات علينا ليأتمروا بأمرهم وينتهوا عما يخالف مصالحهم وبقائهم علينا جاثمين على صدورنا ليرضوهم بمعصية ربهم عز وجل؟!!